

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

11-21 شباط/فبراير 2014

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية
الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية:
التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء
على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق
للجميع

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، وهو منظمة غير حكومية تتمتع
بالمركز الاستشاري العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين 36 و 37 من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181213 041213 13-57341X (A)



البيان

يشرفني أن أعرض عليكم، باسم الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، مشروع اتفاقية بشأن حقوق كبار السن.

وهذا المشروع مقدم من الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، بمشاركة المؤسسة الوطنية للشيخوخة، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين، ورابطة حقوق المسنين للبلدان الناطقة بالفرنسية، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، وألما فرنسا (Alma France)، وأولد-أب (Old*Up)، والرابطة A-6، ومنظمة Perspective، والجمعية الفرنسية لطب المسنين وعلم الشيخوخة.

وإذ نسلم بأنه ينبغي للاتفاقية أن تهدف إلى التركيز على ضرورة تمتع الجميع، رجالاً ونساءً، بحقوقهم، بغض النظر عن السن، سواء كانوا متقاعدین أم يمارسون نشاطاً مهنيًا، سواء كانوا معاقين أم أصحاء، سواء كانوا مندمجين في المجتمع أم منعزلين، سواء كانوا معتمدين على الآخرين أم كانت استقلاليتهم في اتخاذ القرارات محدودة.

وإذ نسلم أيضا بأنه لا يمكن تحديد السن القانونية للشيخوخة.

هناك ثلاث نقاط في هذه الاتفاقية جديدة بالفعل:

- التذكير بالمساواة في الحقوق
- ضرورة مشاركة جميع كبار السن في الحياة الاجتماعية
- النص على أن وجوب أن يتمتع جميع الأشخاص المعتمدين على الآخرين في أنشطة حياتهم اليومية، بغض النظر عن السن، بحقوقهم، وأن يحصلوا على الدعم والعلاج، فضلا عن الحق في العيش في استقلالية وكرامة.

ويجدر بنا التذكير بأن فريق الصياغة التابع لمجلس أوروبا المعني بحقوق الإنسان للمسنين، والمنبثق عن اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان، قد صاغ واعتمد بالإجماع مشروع توصية بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمسنين بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2013، ووضع خلاصة وافية للممارسات الجيدة للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان للمسنين.

وهكذا اتفق الخبراء الممثلون للبلدان الأعضاء وأولئك الممثلون للمجتمع المدني، بما في ذلك مؤتمر المنظمات غير الحكومية، على نص أرفقت به خلاصة وافية لأفضل الممارسات، وجاء ذلك نتيجة لمشروع بدأه مجلس الوزراء في عام 2012.

وفي السياق نفسه، فإن القرار القاضي بتعيين مقرر خاص للأمم المتحدة معني بحقوق كبار السن هذا العام، يحدونا إلى الاعتقاد بأن السبيل أصبح مفتوحا الآن للتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء.

وقد وجدنا نحن، الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، أن نهجنا قد حظي باهتمام حقيقي خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في شباط/فبراير 2013، والتي تم فيها لأول مرة تعميم مشروع الاتفاقية الذي أعدناه.

وأود الآن أن أبين الأسباب التي دفعتنا إلى اتباع هذا النهج وإلى عرضه.

إن الأمر يتعلق بالطبع بإزالة العوائق التي تحول دون التمتع بالحقوق والحريات عند التقدم في السن.

واليوم، كما كان عليه الحال بالأمس، توحى الشيخوخة بالضعف والحاجة إلى الحماية. ولكنها تدفع أيضا إلى الرفض وممارسة التمييز.

والشيخوخة شديدة التنوع. فهناك غالبية متزايدة من المسنين قادرة على الحركة وكاملة الإدراك. ولكن هناك أقلية لا يستهان بها تعاني من الضعف: العزلة الاجتماعية، والعزلة النفسية، والإعاقة البدنية والمعرفية، والفقر. وهناك أقلية أصغر فقدت استقلاليتها الوظيفية وتعتمد على المساعدة البشرية في حياتها اليومية، أو تعاني من الحد من قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها.

فهل نحن بحاجة إلى إقرار حقوق خاصة، من قبيل التمييز الإيجابي الذي قد يخلق أوجه عدم مساواة إضافية ضمن هذه المجموعة الشديدة التنوع؟ إن إزالة العقبات التي تحول دون تمتع المسنين بحقوقهم وممارسة حرياتهم من شأنه أن يكون أكثر إنصافا.

وبدلا من اقتراح حقوق معينة لفئة عمرية لا يمكن تحديدها، يقترح الاتحاد الدولي لرابطات المسنين اتفاقية تمكن من التمتع بالحقوق بغض النظر عن العمر. إن أثر العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق يتزايد مع تقدم السن، ولكن لا توجد عقبات خاصة بالشيخوخة، باستثناء تلك العقبات العنصرية الناجمة عن القوانين والأنظمة القائمة حصرا على العمر.

حقوق الإنسان لا تختلف باختلاف السن

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واضح: جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وأي منح للحقوق أو تقييدها على أساس السن يعتبر تمييزا تعسفيا ينتهك الطابع العالمي لحقوق الإنسان.

ينبغي إزالة العقبات التي تحد من إمكانية تمتع المسنين بالحقوق والحريات

في جميع الدول، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي، لا يتمتع المسنون بحقوقهم تمتعا كاملا. ومن شأن إزالة تلك القيود أن تعيد للمواطنين المسنين إمكانية التمتع بحقوقهم وحرياتهم.

القوانين أو اللوائح أو التقاليد المختلفة هي التي تفرض القيود على حقوق المسنين وحرياتهم

هذه القوانين أو اللوائح تتعارض مع خطة عمل مدريد للشيخوخة، 2002.

- بعض القوانين والأنظمة تفرض حدودا أو تضع قيودا على أساس العمر، وتحرم هؤلاء الأشخاص بعضا من حقوقهم وحرياتهم كمواطنين.

والأمثلة على ذلك لا حصر لها: تحديد سن البدء بممارسة مهنة ما أو سن التوقف عن ممارستها، وتحديد سن الاستفادة من التشريعات المتعلقة بالإعاقة (فرنسا)، وتحديد السن في إمكانية الحصول على الائتمانات - حتى بسعر فائدة أعلى - أو إمكانية استئجار سيارة. فالمواطنون المسنون يوضعون في فئة دون إنسانية ذات حقوق وحريات محدودة.

- تفرض التقاليد قيودا أخرى. والتغير التدريجي في طريقة النظر إلى الشيخوخة يجعلها غير ذات قيمة. ومع ذلك، فإن هذه المفاهيم القديمة لا تزال تشكل عاملا من عوامل التمييز ضد كبار السن. والعامل الرئيسي يبقى التمييز ضد المسنين: فهو أكثر أشكال التمييز ترسخا، وأقدمها، وأكثرها انتشارا، ولكن أقلها بحثا. فالتمييز ضد المسنين يمكن أن يجرس على الكراهية في ظل الإفلات القانوني من العقاب.

وهذا ما حدا بالاتحاد الدولي لرابطات المسنين، في ندوته التي عقدت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2013، إلى تناول موضوع "العمر والمواطنة".

الاستبعاد الاجتماعي يأتي كنتيجة طبيعية لنهاية الحياة الوظيفية

على وجه الخصوص في المهن اليدوية التي تعتمد على القوة البدنية، في حال عدم القيام بتغيير المهنة في وقت مبكر، يصبح من يتوقف عن العمل، في كثير من الأحيان، عاطلا كلياً عن النشاط، بما يلحق الضرر بصحته ونوعية حياته. فيشكل التقاعد في كثير من الأحيان "موتا اجتماعيا".

وقد ثبت أن الحفاظ على النشاط البدني، والفكري، وفي المقام الأول الاجتماعي، يعد من العوامل الأساسية في عيش "شيخوخة هانئة". ويعتبر عثور كل شخص على

الأنشطة التي تلائم خياراته وقدراته، والحفاظ على دوره كمواطن نشط ومسؤول من الحريات الأساسية.

وقد بينت الدراسة التي قامت بها أوديل ليتورتو في مدينة كان بالتعاون مع المعهد الوطني للصحة والبحوث الطبية، والتي نشرت مؤخرا، أن التعلّم لا يزال ممكنا ومستصوبا للغاية من أجل "اكتساب قدرات حفظية جديدة وتطوير القدرات الموجودة"؛ وقد ركزت دراستها على تعلّم الموسيقى.

- ينبغي أن يتيح التقاعد للمرء الحفاظ على مستوى المعيشة الذي كان يتمتع به خلال فترة العمل. ولا ينبغي أن تحظر حالة التقاعد ممارسة نشاط مأجور.
- ينبغي أن تتوفر للمسنين الذين لم يتمكنوا من المساهمة في معاشاتهم التقاعدية بما فيه الكفاية، ولا سيما النساء، الموارد اللازمة التي تتيح لهم حياة كريمة عندما يحاولون على التقاعد.
- ينبغي تشجيع المتقاعدين على العمل التطوعي في الجمعيات؛ فمن شأن ذلك أن يعود عليهم بفوائد جمة من حيث العلاقات الاجتماعية والتحفيز والصحة. وهو يحافظ على الروابط الاجتماعية والمسؤولية المدنية للأشخاص الذين لم يعد لديهم أي نشاط مهني.

قد يصاحب التقدم في السن معوقات تحد من تمتع الشخص بحقوقه

يمكن أن يصاحب التقدم في السن ارتفاع في وتيرة الإصابة بالأمراض، مما يحد من قدرات الشخص المعني. وبطبيعة الحال، هذا لا يعتبر من خصائص التقدم في السن.

- بصرف النظر عن العمر، يجب أن يكون من الممكن توفير الأدوية أو الجراحة أو إعادة التأهيل أو الأطراف الصناعية أو الوسائل التكنولوجية أو الوسائل الأخرى التي تمكن الشخص الذي أصيب بإعاقة من استعادة استقلاله الوظيفي.

ينبغي تيسير الوصول إلى المدينة والحصول على خدماتها لجميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات العقلية أو الحركية أو النفسية أو الحسية، بصرف النظر عن السن.

العزلة هي من نتائج التقدم في السن

إن بعد الأبناء، والترمل، وضيق الشبكات الاجتماعية، وصعوبة التنقل، والاكتئاب، يمكن أن تؤدي كبار السن إلى العزلة الاجتماعية الشديدة التي تعتبر المصدر الرئيسي للضعف والاضطرابات النفسية والعقلية والأمراض.

- يجب أن تشكل مكافحة العزلة الاجتماعية جزءاً من أي سياسة اجتماعية، ولا سيما على الصعيد المحلي.

وللأسف فإن الانتحار في أوساط كبار السن الذين يعانون من العزلة حقيقة واقعة.

ينبغي ضمان الحصول على الرعاية المناسبة

تقديم الرعاية الطبية للمسنين يقتضي توافر قدرات معينة (الأمراض المتزامنة، خطر الإدمان، وما إلى ذلك). ولا بد من ضمان حصول الجميع في الوقت المناسب على الرعاية الوقائية الجيدة أو الرعاية من الأمراض الحادة أو المزمنة.

قد يصاحب التقدم في السن فقدان للاستقلال الوظيفي

بصرف النظر عن السن، قد يحتاج الأشخاص الذين يعانون من نوع من الإعاقة إلى المساعدة البشرية في أداء أنشطتهم الحياتية. وبصرف النظر عن سن الشخص الذي يعيش حالة التبعية هذه، يجب أن تتاح له إمكانية العيش بكرامة ورفاه والحفاظ على استقلالته في اتخاذ القرارات. وهذا يقتضي اعترافاً قانونياً بهذه الحالة، حتى يتحقق احترام استقلالية الشخص في اتخاذ القرارات، وتمتعه بحقوقه، والحفاظ على حريته في الاختيار.

- مقدم الرعاية الأسرية هو شخص تقع على عاتقه مسؤولية جديدة تنطوي على مخاطر خاصة بهذا الوضع ينبغي أخذها في الاعتبار. ويجب أن يحظى بالدعم والاعتراف بوضعه الخاص.
- مقدم الرعاية المهنية للأشخاص "المعالين" يتحمل مسؤولية مختلفة عن تلك التي يتحملها في تقديمه الخدمات لأشخاص غير معالين. ومن ثم، فإن التدريب والأخلاقيات والتمويل يجب أن تكون مختلفة أيضاً عن تلك المتعلقة بالخدمات المقدمة إلى أشخاص غير معالين.

- يجب أن تتوفر المهارات والموارد اللازمة للمؤسسات التي تتمثل مهمتها في تقديم العلاج والمساعدة والرعاية للأشخاص "المعالين".

قد يصاحب التقدم في السن حد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات

- بصرف النظر عن السن، يمكن أن تفضي بعض الأمراض أو الحوادث إلى الحد من قدرة الأشخاص على اتخاذ القرارات وقد يحتاجون إلى الحماية القانونية.
- فقدان القدرة على اتخاذ القرارات لا يكون دائما تاما (باستثناء حالة الغيبوبة أو حالة الالتباس الشديدة)
 - ينبغي محاولة معرفة رأي الشخص، في حال وجود الحماية القانونية أو عدمه.
 - قياس درجة القدرة على اتخاذ القرارات يقتضي خبرة معينة تكتسب عن طريق التدريب المخصص.
 - كل شخص يتمتع بالحماية يحافظ دائما على قدرته على الاختيار وعلى حقه في الاختيار.
 - أهداف الحماية القانونية هي تحقيق رفاه الأشخاص وصون حقوقهم وحريتهم رغم حالة الإعاقة. ويجب رفض أي تفسير آخر لها، ولا سيما فرض قيود على حقوق الشخص أو كرامته كإنسان.

كل حياة تنتهي بالموت

- بصرف النظر عن السن، قد تنطوي المرحلة النهائية من الحياة على وضع من التبعية للغير، وفي بعض الأحيان على الحد من استقلالية الشخص. وهذه المرحلة، في أي سن كانت، تقتضي توفر دعم مناسب يحفظ للإنسان كرامته وطمأنينته في نهاية حياته.
- بصرف النظر عن السن في المرحلة النهائية من الحياة، ينبغي أن تكفل الرعاية المخففة للآلام المقدمة للشخص توفير قدر من الراحة بحيث تتيح له الموت بكرامة وسلام، دون اللجوء إلى علاج طبي لا طائل منه وبعيدا عن أي إهمال.

الجهل بآليات شيخوخة الإنسان والمجتمع هو السبب الرئيسي في عدم تلبية احتياجات المسنين تلبية ملائمة

- هناك جهل بآليات شيخوخة الإنسان كفرد. فهي تشمل آليات التكيف والتعويض إزاء الأحداث السيئة، ونتائج العمل الجماعي، والعوامل البيولوجية، والسلوك الفردي.

- يجب أن تحظى البحوث المتعددة التخصصات المتعلقة بالشيخوخة بالأولوية.
- يجب أن يشكل تدريب المهنيين المختصين في جميع المجالات ذات الصلة بشيخوخة السكان أولوية بديهية.

الخاتمة

من أجل ضمان المساواة الفعلية في الحقوق والحريات لكبار السن والمسنين، يبدو من الأفضل، بدل الإعلان عن حقوق "إضافية" تكون مثلها مثل الحقوق "الطبيعية" أو حتى بدرجة أعلى، غير قابلة للتفعيل، اقتراح اتفاقية تفضي إلى إزالة العقبات التي تقف في طريق تمتع هؤلاء الأشخاص بحقوقهم وحررياتهم.